# دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق

الفرص والتحديات

# Study of the imperatives of promoting financial inclusion in Iraq

Opportunities and challenges

**محمد طارق لفته** **meedo431@gmail.com**

**أ.د. بيداء ستار لفته** **المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية** **bydaastaar@mracpc.uobaghdad.edu.iq**

**المستخلص**

هدف البحث إلى تقديم دراسة تحليلية للنهوض بالشمول المالي في العراق من خلال توضيح الفرص والتحديات المتمثلة بالوضع الاقتصادي والديموغرافي في العراق ودراسة هيكل النظام المالي والتعريف بالمؤسسات المالية غير المصرفية التي تعمل في العراق، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسة ظاهرة البحث، وتوصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات وكان أبرزها: ١- ان المجتمع العراقي مجتمع شاب.

٢- ان غالبية السكان وبنسبة (٧٠%) تقريباً يعيشون في المناطق الحضرية.٣- تركز تغطية شبكات الفروع المصرفية بأربع محافظات فقط، مما يجعل المحافظات الأخرى خارج نطاق الخدمات المالية.

**الكلمات المفتاحية:** – الشمول المالي، هيكل النظام المالي، الوضع الديموغرافي للعراق.

**Abstract**

The aim of the research is to provide an analytical study to promote financial inclusion in Iraq by clarifying the opportunities and challenges of the economic and demographic situation in Iraq, studying the structure of the financial system and introducing non-bank financial institutions operating in Iraq, and using the descriptive approach. Analytical in the study of the phenomenon of research, the research reached a number of conclusions, the most prominent of which were:

1- Iraqi society is a young society.
2- The majority of the population is 70 percent. They live almost in urban areas.
3- The coverage of bank branch networks is concentrated in only four provinces, leaving other provinces outside financial services.

**Keywords: -** Financial inclusion, structure of the financial system, demographic status of Iraq.

## المقدمة

ازداد اهتمام واضعي السياسات، والحكومات والمؤسسات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص ومنها العراق بمفهوم الشمول المالي خلال السنوات الماضية، مع تزايد عدد الدراسات التي تستعرض تأثير تطور مؤشرات الشمول المالي على مسيرة التنمية الاقتصادية ومساهمتها في خلق التنمية الشاملة وتحقيق مستويات نمو اقتصادي مستدامة، وأثرها الإيجابي في تقليل مستويات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، وزيادة تمكين المرأة، وتحسين قدرة الأفراد على إدارة المخاطر، وزيادة مستويات الادخار والاستهلاك، بالإضافة لآثارها الإيجابية على أسواق العمل، ومستويات دخل الفرد، وتهدف الدول إلى تحقيق تنمية شاملة من خلال التنمية الاقتصادية ورفاهية المجتمع، اذ انها تسعى جاهدة لتوفير متطلبات التنمية من خلال خلق بيئة تشجع الأفراد والمنظمات على المساهمة في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال الأنشطة التي يمكنها تأديتها، ويمكن تحقيق النمو الاقتصادي بواسطة المؤسسات المالية "لجذب الودائع وتطويرها ومنح الائتمان والاستثمار للأفراد والشركات في الإنتاج والاستهلاك"، ويتطلب هذا الدور من الحكومة العمل على إيجاد أفضل الطرق التي تمكن الافراد والمؤسسات من الحصول على التمويل المناسب بتكاليف معقولة.

وفي إطار الاستجابة لكل هذا، يجب أن تتسم عملية وضع السياسات بالذكاء والتعاون وتضافر الجهود، والأهم من ذلك ضرورة تحقيق التوازن الصحيح بين تمكين الابتكار المالي من خلال معرفة الفرص واستثمارها في تحقيق الشمول الماليمن جهة ومن جهة أخرى التصدي للتحديات التي تواجه السوق والسلامة المالية وحماية المستهلك، وتحقيق الاستقرار المالي، وغير ذلك من الأمور.

وفي ضوء ما تقدم تكونت هيكلية البحث من أربعة مباحث تناول المبحث الأول منهجية البحث، في حين ركز المبحث الثاني على التأطير المفاهيمي للبحث، اما المبحث الثالث فتضمن الجانب التحليلي للبحث وتناول المبحث الرابع الإستنتاجات والتوصيات.

**المبحث الأول: منهجية البحث**

**اولاً: مشكلة البحث**

تتجسد مشكلة البحث من خلال اطلاع الباحثين للتقارير المتعلقة بموضوع الشمول المالي وتبين أن العراق يعاني من انخفاض نسبة الشمول المالي، وذلك لوجود مجموعة من التحديات والمشكلات ساهمت مجتمعة في انخفاض هذه النسبة وزادت من صعوبة النهوض به ورفع مستوياته منها اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط باعتباره المصدر الرئيس لتمويل إيرادات الموازنة العامة، وانخفاض مساهمة القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية وغيرها وارتفاع البطالة وانخفاض دور المصارف في تقديم القروض بشكل عام، وضعف دور قطاع التأمين، فضلاً عن تدني مستوى الثقافة المالية. لذا جاء هذا البحث للإجابة على التساؤلات الآتية:-

١. **ماهي الفرص التي تسهم في النهوض بالشمول المالي في العراق؟**
٢. **ماهي التحديات التي تزيد من صعوبة تحقيق النهوض الشمول المالي في العراق ؟**
٣. **كيف يمكن النهوض بالشمول المالي في العراق؟**

**ثانياً: أهمية البحث**

١) تبرز أهمية البحث في بيان واقع الشمول المالي في العراق من خلال توضيح فرص للنهوض به والتحديات.
٢) يستمد البحث أهميته من أهمية مساهمة الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة النمو الاقتصادي.
٣) تزويد متخذي القرار برؤية موضوعية عن الواقع الاقتصادي والمالي والديموغرافي في تحديد الاستراتيجيات التي يتم أختيارها في تعزيز الشمول المالي.
٤) يعد هذا البحث من أهم الخطوات الرئيسة في مراحل بناء الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي، من خلال تحديد الفجوات والتعرف على سبل تقليصها.

**ثالثاً: اهداف الدراسة**

١) تقديم عرض لفرص النهوض بالشمول المالي من خلال تحليل الوضع الاقتصادي والديموغرافي في العراق.
٢) الكشف عن التحديات التي تواجه الشمول المالي في العراق وسبل مواجهتها.
٣) بيان هيكل النظام المالي في العراق والتعرف على حجم الانفاق العام في البلد تبويبات صرفه
٤) التعريف بالمؤسسات المالية غيرالمصرفية التي تعمل في العراق.

**رابعاً: فرضية البحث**

يعتمد البحث على فرضيتين رئيسيتين

**الأولى:** هناك مجموعة من الفرص والمتمثلة بـ (الوضع الديمغرافي، هيكل النظام المالي، درجة استخدام التكنولوجيا) تسهم في تحقيق النهوض بالشمول المالي ورفع مستوياته.

**الثانية:** هناك مجموعة من التحديات والمتمثلة بـ (الوضع الاقتصادي، الإيرادات العامة، هيكل الانفاق العام، المعرفة المالية، الاطار القانوني) والتي تزيد من صعوبة تحقيق النهوض بالشمول المالي.

**خامساً: منهج البحث**

اعتمد البحث المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي للبيانات المتوفرة.

**سادساً: حدود البحث**

الحدود المكانية: وتشمل العراق، القطاع المالي والمصرفي العراقي.

الحدود الزمانية: تم الاستفادة من بعض البيانات المصرفية للسنوات (٢٠١٤ – ٢٠١٨)

**المبحث الثاني: التأطير المفاهيمي للبحث**

**اولاً: مفهوم الشمول المالي والتعريف**

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة عام ١٩٩٣ عكس مفهوم الاستبعاد المالي في الدراسة ليشون وترافت layshon&thrift حول الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا، بينا فيها اثر اغلاق فرع احد المصارف على وصول سكان المنطقة للخدمات المصرفية (عبد الله واخرون، ٢٠١٦: ١٢) واستخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة عام ١٩٩٩ بشكل اكبر لوصف محددات وصول الافراد للخدمات المالية المتوفرة، وتجدر الإشارة الى ان المملكة المتحدة وماليزيا هي من اوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنيه للشمول المالي عام ٢٠٠٣، حاليا ا تتجه لعديد من الدول لتطوير استراتيجيات وطنيه للشمول المالي (بن عيشوبه، ٢٠١٨: ٤٨).

اختلفت مسميات المختصين والباحثين في الادبيات المتخصصة حول الشمول المالي، اذ اطلق عليه البعض لفظ الاشتمال المالي، اوالتمويل الشامل، والادراج المالي ومنهم من اطلق عليه الدعم المالي، كما اطلق عليه البعض الدمج المالي اوالنفاذ المالي، غير انها جميعها يدور في حلقة واحدة ونفس الغرض وهو العمل على تطوير المؤسسات المالية المصرفية، وتكثيف جهودها وتنويع ادواتها وذلك بهدف جذب اصحاب الدخول المحدودة وربطهم بالجهاز المالي الرسمي والذي قد يدعم قراراتهم المالية ومواجهتهم الصدمات المالية **(حسن، ٢٠١٨: ٦)**.

اما تعريف الشمول المالي، فقد عرف بتعاريف متعددة منها "حالة يمكن لجميع الأشخاص في سن العمل من خلالها الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية عالية الجودة، وبأسعار معقولة وبأسلوب مناسب وبكرامة للعملاء". او هو "عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان المناسب وفي الوقت المناسب عند الحاجة من قبل الفئات الضعيفة مثل الفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة، ويشمل الوصول إلى الخدمات المصرفية والائتمان والتأمين والمدخرات، وتقديم المشورة المالية ومحو الأمية المالية. (V.Lingareddy and K. Lohithkumar, 2016: 262)

كما ويعرف الشمول المالي بانه عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة التي تحتاجها جميع شرائح المجتمع بشكل عام، والفئات الضعيفة مثل القطاعات الأضعف والفئات ذات الدخل المنخفض على وجه الخصوص، بتكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة من خلال التنظيم والجهات الفاعلة المؤسسية الرسمية. (Aduda, & Kalunda, 2012: 100)

**وفي سياق ماتقدم يمكن تعريف الشمول المالية بأنه عملية مكونة من مجموعة الخطط والسياسات والقرارات والاستراتيجيات التي تمكن المؤسسات المالية الرسمية من الوصول الى فئات المجتمع كافة، لا سيما ذوي الدخل المحدود وجذبهم للوصول اليها والتعرف على خدماتها واستخدامهم لهذه الخدمات بكلفة ووقت وجودة وكرامة، وبالتالي دمجهم بالنظام الرسمي من جهة وتحسين ظروفهم المعيشية وتلبية متطلباتهم من جهة أخرى.**

**ثانياً: أهمية الشمول المالي**

١- سيؤدي الوصول المالي إلى جذب مستثمرين من السوق العالمي في بلدنا مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل والتوظيف.
٢- يسهم في زيادة الفرص التجارية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، لذا يعد وسيلة للنمو والتنمية.
٣- تقليل الاعتماد على النقد وخفض تكاليف المعاملات من خلال التحول الى المدفوعات الالكترونية. (Irshad & Shahid, 2019:337)
٤- يسهل النظام المالي الشامل التخصيص الفعال للموارد الإنتاجية وبالتالي يمكن أن يقلل من تكلفة رأس المال.
٥- يمكن أن يؤدي الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة إلى تحسين الإدارة المالية للدولة والافراد بشكل كبير، فضلاًعن توفير الفرص للقطاع المصرفي ليشمل مختلف شرائح المجتمع.
٦- يمكن للنظام المالي الشامل أن يساعد في الحد من نمو مصادر التمويل غير. (Sarma,2008: 1-2)
٧- يوفر الشمول المالي للأفراد إمكانية وجود مكان آمن للادخار للمستقبل، وبالتالي يمكن أن يعزز الاستقرار المالي. (Fungacova & Weill, 2014: 5)

٨- يعد الشمول المالي أداة فعالة يمكن أن تساعد في الحد من الفقر وتقليل عدم المساواة في الدخل. (Park & Mercado, 2015:1)

**ثالثاً: اهداف الشمول المالي**

ان الشمول المالي ليس غاية في حد ذاته، ولكنه وسيلة لتحقيق جملة من الأهداف الرئيسة وهي كما يلي:

١- الوصول بتكلفة معقولة لجميع الأسر والمؤسسات إلى مجموعة من الخدمات المالية.
٢- بناء مؤسسات سليمة، تسترشد بأنظمة الإدارة الداخلية المناسبة، ومعايير أداء الصناعة، ومراقبة الأداء من قبل السوق، وكذلك من خلال التنظيم التحوطي السليم المطلوب.
٣- نشر العديد من مقدمي الخدمات المالية، قدر الامكان، بغية توفير مجموعة متنوعة من البدائل الفعالة من حيث التكلفة.
٤- تمكين المرأة من الوصول الى الخدمات المالية وتقليل الفجوة بين الجنسين. ((Guptea, et al, 2012: 135
٥- تحقيق الاستقرار المالي من خلال تنويع قاعدة اصول المصارف وبالتالي تقليل مخاطرها.
٦- تعزيز قدرة الافراد على بدء وتوسيع الأعمال التجارية الخاصة بهم، والاستثمار في التعليم، وإدارة المخاطر، وامتصاص الصدمات المالية.
٧- تقليل نسبة الفقر والبطالة والحد من عدم المساواة في الدخل وتسريع النمو الاقتصادي.
٨- تقديم منتجات بديلة للمستبعدين مالياً لاسباب المعتقدات الدينية كالتمويل الإسلامي. (السامرائي، ٢٠١٨:١٥)
٩- يسهم في نشر الوعي المصرفي والثافة المالية من خلال مشاركة كافة الاطراف المعنية وبالطرائق المثلى. (ابو زعرور، ٢٠١٥: ٦)

**رابعاً: الاستبعاد المالي**

بعد ان عرضنا مجموعة من تعاريف الشمول المالي والمسميات المختلفة التي اطلقت عليه، هنالك مصطلح اخر هو عكس الشمول المالي تماماً، والذي يعمل الشمول المالي على تقليص فجوته وهو الاستبعاد المالي (Financial Exclusion)، عرّف الاستبعاد المالي بأنه عجز (غير مناسب) لبعض الجماعات المجتمعية عن الوصول إلى النظام المالي (Sarma, 2008: 3) اذ يترتب على هذا المفهوم جملة من التاثيرات السلبية نذكر منها:

١- قد يؤدي عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية إلى دفع الكيانات المستبعدة مالياً إلى التعامل في الغالب نقدًا، مما يصاحبها من مشاكل تتعلق بالآمن والحفظ.
٢- إن عدم الوصول إلى طرق توفير آمنة ورسمية يمكن أن يقلل من حوافز الادخار.
٣- نقص المنتجات المالية الائتمانية يعني عدم القدرة على الاستثمار وتحسين سبل معيشة الافراد بشكل كبير.
٤- نقص المنتجات التأمينية يعني عدم وجود فرص لإدارة المخاطر وتسهيل الثروة. (Shankar, 2013:61)

**خامساً: أسباب الاستبعاد**

يمكن توضيح أسباب الاستبعاد المالي وعلى النحو الاتي: –
(Atkinson & Mess, 2013:16-18) (Irshad & Shahid, 2019:338) Gwalani & Parkhi, 2014:378

١- **القيود التنظيمية:** يمكن أن تحد بعض الأطر التنظيمية الوطنية من قدرة مقدمي الخدمات المالية على جذب عملاء جدد، نتها توفير مستندات إثبات مختلفة تتعلق بهوية الأشخاص ودخلهم وشهادات ميلادهم، متطلبات (kyc)، إلخ. لكن الفقراء يفتقرون عمومًا إلى هذه الوثائق وبالتالي استبعادهم من هذه الخدمات.
٢- **محدودية الخدمات والمنتجات** المالية وعدم ملائمتها لاحتياجات الافراد.
٣- **عوامل السوق المحظورة:** اذ يلجأ بعض مقدمي الخدمات المالية الى تركيز اهتمامهم بمناطق جغرافية معينة وتقليل العرض او انعدامه في بعض المناطق.

٤- **الحواجز الجغرافية/ المادية:** في بعض الاحيان، تعتبر البنية التحتية المادية في بعض المناطق مثل (عدم توفر الكهرباء أو نقص إمدادات الأجهزة أو محدودية الشبكات) سيئة ومن غير العملي توفير خدمات فرعية في المناطق المعزولة خدماتياً، مما ينتج عنه أعداد كبيرة من المواقع المحرومة مالياً.

٥- **الضعف المالي الناجم عن الظروف الشخصية:** يمكن أن تتسبب مشاكل مثل انخفاض الدخل، أو عدم وجود سجل ائتماني، والبطالة.

٦- **تدني مستويات معرفة القراءة والكتابة المالية:** نقص الوعي فيما يتعلق بأنواع مختلفة من المنتجات المالية وما إذا كانت تلبي أو لا تفي بمتطلبات السكان.

٧- **انخفاض مستويات الوعي** حول الآليات الهامة المصممة لزيادة الثقة وحماية المستهلكين، مثل مؤسسات ضمان الودائع.

٨- **الحواجز الثقافية والنفسية:** يمكن أن تحد التفضيلات الشخصية والثقافية والمعتقدات الدينية من عدد المنتجات أو مقدمي الخدمات الذين يلبيون احتياجات الفرد من الوصول والاستخدام.

٩- **الحواجز اللغوية أو التعليمية:** يجد بعض الأفراد أنه من الصعب التعامل مع مقدمي الخدمات المالية إما لأنهم لا يتحدثون نفس اللغة، أو لأنهم ليسوا على دراية بالمصطلحات المستخدمة من قبل القطاع المالي.

**سادساً: قياس الشمول المالي**

وفقًا لـ (Aduda & Kalunda, 2012: 5) ( Hannig & Jansen, 2010٣:)، يمكن قياس الشمول المالي من خلال أربعة ابعاد رئيسة وهي.

أولاً: الوصول: يعني القدرة على استخدام الخدمات والمنتجات المالية المتاحة من قبل المؤسسات الرسمية، قد يتطلب فهم مستويات الوصول نظرة ثاقبة وتحليل العوائق المحتملة أمام فتح واستخدام حساب مصرفي لأي غرض، مثل التكلفة والقرب المادي لنقاط الخدمة المصرفية (على سبيل المثال، الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع ووكلاء المصارف). يمكن الحصول على نسبة لقياس الوصول عن طريق حساب عدد الحسابات المفتوحة عبر المؤسسات المالية وتقدير نسبة السكان الذين لديهم حساب من عدد البالغين.

ثانياً: الجودة: تلبية الخدمة المالية أو المنتج لاحتياجات المستهلك، تشمل الجودة تجربة المستهلك، والتي تظهر في المواقف والآراء تجاه تلك المنتجات المتاحة حاليًا ومستويات فهم المستهلكين لتلك الخيارات وآثارها.

ثالثًا: الاستخدام: إلى جانب الاعتماد الأساسي للخدمات المالية، يركز الاستخدام أكثر على استمرارية وعمق الخدمة المالية واستخدام المنتج، وبالتالي يتطلب تحديد الاستخدام مزيدًا من التفاصيل حول انتظام وتكرار ومدة الاستخدام مع مرور الوقت، لقياس الاستخدام، ويمكن قياس الاستخدام من خلال عدة مؤشرات منها (عدد الحسابات المصرفية او عدد عمليات غير النقدية و عدد القروض، الخ).

أخيرًا،

التأثير: الذي يتضمن قياس التغييرات في حياة المستهلكين والتي يمكن أن تعزى إلى استخدام جهاز أو خدمة مالية. يمكن الحصول على هذه المعلومات إما من جانب الطلب، أي على مستوى الفرد أو الأسرة أو الشركة أو من جانب العرض، أي على مستوى مؤسسة مالية أو من مجموعة من الاثنين.

**سابعاً: الفرص والتحديات**

**١ – الفرص**

**أ- الوضع الديمغرافي**

**ويتمثل في التركيبة السكانية، انتشار السكان، سكان الحضر والريف، مستوى الامية، حجم الاسرة.**

**ب- هيكل النظام المالي**

يمكن تعريف النظام المالي بأنه كيان يتكون من مجموعة من العناصر يعمل على أداء مجموعة من الوظائف تأتي في مقدمتها تحويل الاموال من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز..**(علي، ٢٠١٣: ٣٠٤)**

تقسم الأنظمة المالية إلى نوعين الأول: هو النظام المالي الموجه من قبل السوق وهو النظام الذي تحتل فيه الأوراق المالية كـ (الأسهم والسندات) النسبه الاكبر من التمويل قياساً بمصادر التمويل الأخرى كالقروض المصرفية كما هو الحال بالنسبة للنظامين الماليين للولايات المتحدة بريطانيا حيث تصنف نظمها المالية ضمن الأنظمة المالية الموجه من قبل. أما النوع الثاني: فهو نظام الموجه من قبل المصارف وهو النظام الذي تحتل في القروض المصرفية النسبه الاكبر مقارنةً بمصادر التمويل الأخرى كالأسهم السندات، كما هو الحال بالنسبة لنظام المالي الألماني والنظم المالي الياباني اللذين يصنفان ضمن النوع الثاني لارتفاع نسبة التمويل المصرفي فيهما.**(علي، ٢٠١٣: ٣٠٦)**

وتتمثل عناصر النظام المالي في المؤسسات المصرفية وغير المصرفية والمؤسسات المالية الوسيطة والأسواق المالية و قطاع الأفراد والمشاريع الحكومية والجهات الرقابية المشرفة على أداء المؤسسات والأسواق المالية، فضلا عن الأوراق المالية الأسهم السندات. وسيتم التركيز في هذا البحث على المؤسسات الاتية:

- ❖ الجهاز المصرفي
- ❖ قطاع التأمين وسوق رأس المال
- ❖ قطاع التمويل الأصغر
- ❖ تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

**ت- استخدام التكنولوجيا**

ويتم ذلك من خلال استخدام الانترنت واشتراكات الهاتف المحمول.

**٢ - التحديات**

**أ- الوضع الاقتصادي**

يؤثر حجم النمو الاقتصادي واستقراره على زيادة الوصول الى واستخدام الخدمات المالية ويتضمن هذا التحدي عدد من المؤشرات الاقتصادية وهي: -

- الناتج المحلي:

يمثل مجموع قيمة الإنتاج من السلع والخدمات باستثناء قيمة الاستهلاك الوسيط من المستلزمات الصناعية والخدمية، وبهذا هو يشمل مجموعة القيم المضافة الإجمالية المتحققه في الأنشطة الاقتصادية داخل الحدود الإقليمية لبلد ما وبمساهمة عوامل الإنتاج الوطنية وغير الوطنية، ويعرف ايضاً بانه مجموع القيمة الدولارية لكل من عناصر الاستهلاك و إجمالي استثمار مشتريات الحكومة من السلع والخدمات وصافي الصادرات خلال عام، يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المقاييس الشاملة لقياس مستوى الأداء الاقتصادي للبلد وتحديد حالة الاقتصاد إذا كان يعيش حالةمن الانكماش أو توسع أو حالة ركود او تضخم. (عبود،٢٠١٤: ٤٠)

- التضخم

التضخم ظاهرة عالمية تشمل الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، والذي يعرف بوصفه الزياد الحاصلة في الأسعار نتيجة لزيادة الإصدار النقدي او زيادة الائتمان المصرفي، وهنا تم ربط التضخم بكمية النقود (النظرية الكمية للنقود) للاقتصادي ملتون فريدمان. وبعد حدوث الأزمة العالمية الكبرى وما صاحبها من صعوبات سياسية واجتماعية توسع الفكر الاقتصادي في تعريف التضخم اذ أدخلت عليه عوامل أخرى بجانب العامل النقدي كنقص في المعروض من السلع مثلا.

كما عرف التضخم بأنه الزيادة الحاصلة في حجم الطلب الكلي والتي تفوق حجم العرض الكلي من السلع والخدمات زيادة ملحوظة والتي تؤدي الى الارتفاع في الأسعار. (الزركوش واخرون، ٢٠١٩: ١٧٢).

- الفقر

يعرف الفقر بأنه تدني في مستوى معيشة الفرد بمعنى عدم قدرة الفرد على تأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة، (أبو الشعير وعبد الباسط، ٢٠١٧: ٥٠٢) ويركز مؤشر الفقر على نواحي الحرمان من ثلاثة ابعاد اساسية للحياة تنعكس فعلاً في دليل التنمية البشرية وتتمثل هذه الابعاد (بطول العمر والمعرفة ومستوى المعيشة اللائق) (الحسناوي ومنعثر، ٢٠١٧: ٢٩٦) وهي تعتبر اهداف للشمول المالي.

- البطالة

يمكن تعريف البطالة "بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل. والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الاطفال (دون الثامنة عشرة) والعجزة وكبار السن. (الزركوش واخرون، ٢٠١٩: ١٧٢)

**ب- الإيرادات العامة**

تتألف إيرادات الدولة من مجموعة من الموارد الذاتية وغير الذاتية، النفطية وغير النفطية، والتي تشمل الضرائب والرسوم بانواعها المختلفة والموارد النفطية وفوائض القطاع العام الاقتصادي والقروض والمنح والإعانات الخارجية. (الضابط، ٢٠١١: ٥).

**ت- هيكل الانفاق العام للبلد**

ان للنفقات الحكومية العامة دوراً كبيراً في علم المالية العامة، اذ تعد وسيلة لإشباع الحاجات العامة المتزايدة والمتجددة عبر الزمن، كما وتعد إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية ومنها الاستقرار الاقتصادي الذي تقوم الحكومات بنشاطات اقتصادية متنوعة ومتعددة وفقاً الى تطوير فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة التطور والتقدم التي وصل إليها المجتمع ومن خلال النفقات الحكومية بقسميها **الجاري والاستثماري**، تهدف الدولة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية كهدف رئيس للنفقات العامة إذا أصبح النمو الاقتصادي أساس لقياس درجة تقدم المجتمعات. (زغير، ٢٠١٧: ١)

**ث- المعرفة المالية**

هي قدرة الافراد على إدارة اموالهم في الاستخدامات المختلفة.اي هي مقياس معرفة السكان بالأمور المالية وكيفية إدارة أموالهم واستثماراتهم ومصادر الحصول على التمويل، بما في ذلك مراقبة الأمور المالية اليومية في السوق واتخاذ الخيارات الصحيحة في الاستثمار،وترتبط المعرفة المالية بالوعي المالي للافراد وسلوكهم والفهم حول المفاهيم والإجراءات المالية وكذلك استخدام هذا الفهم لحل المشكلات المالية.وللمعرفة المالية بعدين أساسيين الأول البعد الفكري والتواصل المعرفي بما يمتلكه الفرد من خبرات ومهارات وتدفق للمعلومات والثاني الطرق والأساليب والوسائل المتبعة في تنفيذ الأعمال وهذا يبين ان مفهوم المعرفة المالية لا يخرج عن هذين البعدين وان اختلفت التسميات. **(المولى، ٢٠١٨: ٣٢)**

**ج- الاطار القانوني**

اغلبية القواعد القانونية تستمد وجودها في النظم القانونية المعاصرة من الاطار التشريعي، ويكمن السبب في ازدياد أهمية التشريعات القانونية الى توطيد سلطة الدولة وتشعب أنشطتها ونمو الاتجاهات الاجتماعية التي تقضي بتدخل الدولة في العديد من المجالات لتنظيمها عن طريق التشريع، فضلاً عن تطور و تعقد الروابط الاجتماعية على نحو يتطلب سرعة اصدار العديد من التشريعات التي تحكمها. (أبو العلا، ٢٤- ٢٠١٧/٨، اخر مشاهدة بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٦)

ويمكن تعريف الاطار التشريعي بانه مجموعة القواعد القانونية والوسائل المستخدمة لصياغة الافكار القانونية والاحكام التشريعية بطريقة تيسر تطبيق القانون من الناحية العملية وذلك باستيعاب وقائع الحياة في قوالب لفظية لتحقيق الغرض الذي تنشده السياسة القانوني. (الصفو، ٢٠١٣، ٥٩).

**المبحث الثالث: الجانب التحليلي للبحث**

**اولاً: الوضع الديموغرافي:** يقدر عدد سكان العراق بـ(٣٩) مليون، نسمة، ونسبة معدل نمو يبلغ ٢,٥٨% سنوياً.

جدول (١) سكان العراق حسب الفئات العمرية (تقديرات ٢٠١٨)

| الفئة العمرية | عدد السكان | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| 14-0 | 15.428.032 | % 40.47 |
| 24-15 | 7.616.710 | % 19.98 |
| 54-25 | 12.156.337 | % 31.89 |
| 64-55 | 1.750.712 | % 4.59 |
| +65 | 1.172.391 | % 3.08 |
| المجموع | 38.124.182 | % 100.00 |

المصدر/ من إعداد الباحث استناداً إلى المجموعة الإحصائية ٢٠١٧

يتضح من الجدول (١) إن المجتمع العراقي مجتمع شاب اذ تشكل نسبة الفئة العمرية بين (١٥ – ٥٤) ٥٠% من اجمالي السكان، كما يبلغ متوسط العمر المتوقع (٧٠,٢١) سنة، ويبلغ متوسط العمر الإجمالي السكان ١٩,٤٣ عام، ٤١% من السكان تحت سن ١٥عام، و٧,٦٧% فوق سن ٥٥ عاماً. https://ar.knoema.com/atlas ويمكن توضيح ما يتضمنه الوضع الديموغرافي بالآتي:

**١ – انتشار السكان**

يتركز سكان العراق في المناطق الشمالية والوسطى والجنوبية، أما المناطق الغربية فهي أما مكتظة بالسكان أو غير مأهولة بالسكان.

**٢ – سكان الحضر والريف**

يشكل سكان الحضر نسبة ٦٩,٨% من إجمالي السكان موزعين على المحافظات العراقية، ويشكل سكان الريف ما نسبته ٣٠,٢%، ويقدر معدل التغير السنوي ٣%، بحسب بيانات النشرة الإحصائية ومؤشر مندي. https://www.indexmundi.com/factbook/fields/urbanization

**٣ – مستويات الأمية**

عدد السكان الأميين هو عدد البالغين الذين تجاوزوا سن ١٥ عاما والذين لا يمكنهم القراءة والكتابة، إذ يبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين بحسب مؤشر موندي (٧٩,٧%) مع ارتفاع هذه النسبة لدى الرجال (٨٥,٧%) وانخفاضها لدى النساء بنسبة (٧٣,٧%) حسب تقديرات ٢٠١٥. https://www.indexmundi.com/factbook/fields/literacy

**٤ – حجم الأسرة**

هناك ما يقدر بأكثر من (٥) ملايين أسرة عراقية، يبلغ متوسط حجم الأسرة العراقية ٧,٧ شخص وهو معدل مرتفع مقارنة بمعدلات العالم إذ تبلغ نسبة الأسر التي لديها أكثر من ستة أفراد (٦٨%) بينما نسبة الأسرة التي تتكون من خمسة أفراد فاقل تشكل ما نسبته (٣٢%) فقط. https://www.un.org/

**ثانياً: هيكل النظام المالي**

يمكن توضيح عناصر هيكل النظام المالي بالآتي:

**١ – الجهاز المصرفي**

تعد المصارف المكون الرئيس للنظام المالي في العراق إذ يمثل أكثر من ٧٥% من إجمالي الموجودات المالية، حيث بلغت موجودات الجهاز المصرفي نهاية عام ٢٠١٧ (١٥٦,٤) ترليون دينار.

في الوقت الحالي يتكون النظام المصرفي العراقي من ٧٨ مصرفاً بما في ذلك ٧ مصارف حكومية منها مصرف إسلامي أنشئ حديثاً، و ٢٤ مصرفاً تجارياً محلياً، و٢٩ مصرفاً اسلامياً محلياً، و١٨ فرعاً مصارف أجنبية من ضمنها مصرفين إسلاميين فقط، بالإضافة إلى ثلاثة مكاتب تمثيل لبعض المصارف الأجنبية. فضلاً عن العديد من المؤسسات التي تقوم ببعض الإعمال المصرفية منها ٩ شركات لخدمات الدفع الالكتروني وحوالي ٢٠٠٠ شركة صرافة تابعة للمصارف مع شركة ضمان القروض وشركة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى ٨٦٠ فرع تابع للمصارف موزعة على جميع محافظات العراق. وكما في الشكل (١)

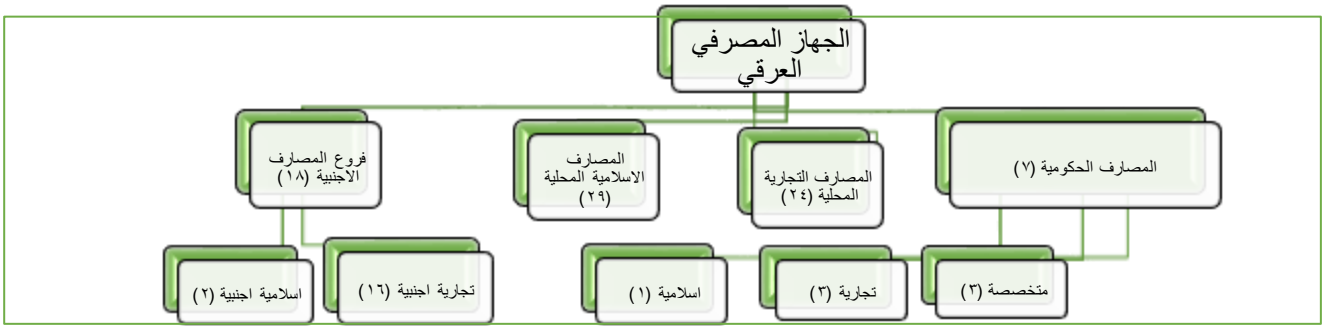


شكل (١) هيكل الجهاز المصرفي العراقي ٢٠١٩

المصدر/ من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات البنك المركزي– دائرة مراقبة الصيرفة

من العوامل المعيقة لزيادة الوصول للخدمات المالية تركيز تواجد المصارف العاملة لفروعها وخدماتها في أربع محافظات فقط (بغداد، البصرة، أربيل، النجف) التي تمتلك ٨٧% أو ٧٥٣ فرعاً من اجمالي ٨٦٠ فرعاً. غالبيتها في المناطق الحضرية مما يترك المناطق الريفية مستبعدة من الخدمات المالية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (٢)

جدول (٢) تركز الفروع المصرفية

| المحافظة | عدد الفروع | النسبة من إجمالي الفروع |
|---|---|---|
| بغداد | 515 | **60%** |
| البصرة | 104 | **13%** |
| أربيل | 67 | **8%** |
| النجف | 67 | **8%** |
| مجموع الفروع | 860 | **89%** |

المصدر/ البنك المركزي العراقي – دائرة مراقبة الصيرفة

يخضع القطاع المصرفي لسيطرة المصارف الحكومية إذ تمثل الجزء الأكبر من الودائع والائتمان خاصة مصرف الرافدين ومصرف الرشيد والمصرف العراقي للتجارة، إذ بلغ مستوى تركز الودائع لأكبر خمسة مصارف حسب مؤشر (هيرفندال– هيرشمان[١])(٢,٩٧٥) درجة عام ٢٠١٧ وهو مؤشر منخفض يشير إلى سوق شديد التركز، أما بالنسبة لتركز الائتمان المصرفي فقد بلغ حسب مؤشر (هيرفندال_هيرشمان) (٢,١٣٣) درجة في المصارف الحكومية ليعكس دورها المسيطر على القطاع المصرفي وهذا نتيجة طبيعية لشبكة فروعها المنتشرة في كافة أنحاء العراق وسهولة الوصول إلى خدماتها ونتيجة لثقة الجمهور بها كونها تابعة للقطاع العام ومضمونة. (تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٧).

كما بلغت نسبة الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف الحكومية (٨١%) من إجمالي الائتمان النقدي في القطاع المصرفي العراقي، فيما بلغ الائتمان ألتعهدي نسبة (٦٩%) من إجمالي الائتمان التعهدي.

اما نسبة الودائع لدى المصارف التجارية فقد بلغت نهاية ديسمبر ٢٠١٧ (٨٧%) لدى المصارف الحكومية، تشكل الإيداعات الحكومية أكثر من (٦٠%) من مجموع الودائع في المصارف، لاسيما الحكومية منها.

وذلك لإن العديد من المصارف الخاصة (الأهلية) جديدة ويغلب عليها الطابع العائلي مما يعني اندماج الأداة مع الملكية، وهذا يؤدي إلى إضعاف حوكمة الشركات وعرقلة التقدم نحو مصارف حديثة متكاملة الخدمات، فضلاً عن غياب الوعي والثقافة المصرفية لدى أصحاب رؤوس الأموال مما يجعلهم فكرهم مقتصراً على تحقيق مصالح الضيقة الخاصة بالعائلة، كما إن النظام المصرفي العراقي يعاني من محدودية الخدمات المصرفية وعدم تناسبها من حيث العدد والنوع والأسلوب وسرعة التقديم مع متطلبات وتطورات الاقتصاد العراقي بسبب افتقار المصارف إلى الخبرة المناسبة وإدارة المخاطر لتوسيع نطاق الوصول إلى الفئات خارج الجهاز المصرفي والافتقار إلى بنية تحتية تنظيمية للمعاملات الآمنة والتقارير الائتمانية والإعسار والتي تزيد من عدم التماثل في المعلومات ومخاطر الإقراض والذي يجعل الإقراض يتركز على الزبائن الكبار والآمنين.

**٢ – قطاع التأمين**

إن قطاع التأمين صغير جداً وتهيمن عليه ثلاث شركات تأمين عامة مملوكة للدولة (شركة التأمين الوطنية، شركة التأمين العراقية، وشركة إعادة التأمين العامة) بالإضافة إلى ٣٨ شركة تأمين أهلية، ولا يزال اختراق التأمين منخفضاً بسبب ضعف الوعي التأميني والصحي والوقائي عموماً لدى المواطنين والتجار، ضعف الوعي والتثقيف بالتأمين، فضلاً عن الوضع الأمني وارتفاع نسب الجريمة في البلد والذي زاد من صعوبة قبول حجم الإعمال، كما إن اغلب التجار يستوردون بضاعة مؤمن عليها من دول المنشأ ويتم دفع أقساط تامين كبيرة تضاف على قيمة البضاعة إلى أن تصل العراق ولا يقومون بالتأمين عليها فلا يوجد من يتابعها أو بالأحرى لا يقومون بدفع مبالغ إضافية عكس دول المنشأ التي تجبرهم على التأمين.

[١] يعرف هذا المؤشر على أنه مجموعة حصة كل مصرف من إجمالي موجودات القطاع المصرفي بأكمله، ويعد هذا المؤشر الأكثر انتشاراً لقياس نسبة التركز السوقي، لانه يتميز باستعمال معطيات اكثر من مؤشر وغالباً ما يكون بمثابة معيار التقييم مؤشرات التركز الأخرى، وهو يمثل مجموع مربعات نسبة إسهام كل مصرف من المصارف الموجودة في السوق إلى الحجم الكلي للمصارف.

**٣- سوق العراق للأوراق المالية**

شهد سوق العراق للاوراق المالية تطورا ملحوظا في السنوات السابقة خصوصاُ بعد عام ٢٠٠٤ اذ كانت نقطة انطلاقة متميزة من النشاط المالي والاستثماري للسوق، حيث تم تعديل العديد من الإجراءات والتعليمات اذ تم تغير اسم السوق من سوق بغداد للاوراق المالية إلى سوق العراق للاوراق المالية، وفسح المجال للاستثمار الأجنبي بشكل واسع منذ عام ٢٠٠٧، ثم بدء التعامل الإلكتروني في نيسان ٢٠٠٩، الامر الذي اعطى دفعة قوية لهذا السوق نحو التوسع في التعاملات المالية.

**٤- قطاع التمويل الأصغر في العراق MFI**

تعد صناعة التمويل الأصغر في العراق صناعة حديثة جداً، اذ أنها بدأت في بداية عام ٢٠٠٤ وتوسعت بعد ذلك. تمثل مؤسسات التمويل الأصغر إحدى الآليات التي لها دور كبير في مساعدة الفقراء وذلك من خلال تقديم قروض ميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوصف بأنها مؤسسات مالية غير حكومية تدعم من جهات مانحة والتي تقوم بدورها بتزويد العائلات الفقيرة جداً بقروض لمساعدتها في الانخراط بنشاطات منتجة أو لتنمية مشاريعهم المتناهية الصغر والذين لا يستطيعون الحصول على التمويل من المؤسسات المالية الرسمية. (السعدي،٢٠١٦).

قبل بدء الصراع مع داعش في منتصف عام ٢٠١٤ كان هناك ١٢ مؤسسة تمويل أصغر تركز على الائتمان وتعمل في جميع محافظات العراق، لتتوقف بعد ذلك أربعة مؤسسات تمويل اصغر تعمل في المناطق التي احتلت من قبل داعش مما أدى إلى القضاء على ما يقدر بـ (١٥%) من سوق التمويل الأصغر وتمثل أكثر من٢٠٠٠٠ عميل نشط، (٢٢) مليون دولار أمريكي في صورة مستحقة للائتمان، وفقدان ٤٢٠٠٠ فرصة عمل. (Chehad,et al,21/1/2016)

إن أهم التحديات التي تواجه صناعة التمويل الأصغر في العراق هي افتقارها لإطار قانوني وتنظيمي واضح كمؤسسات مالية غير مصرفية بالإضافة إلى الضعف الإداري للجهة المراقبة لصناعة التمويل الأصغر المتمثلة بدائرة المنظمات غير الحكومية التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء، التي تفتقر إلى المعرفة المتخصصة للتمويل الأصغر، وهي بذلك تخضع لقانون المنظمات غير الحكومية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠ فهي لا تستطيع جمع الودائع المصرفية ولا يمكنها أن تأخذ القروض أو تصدر سندات، فضلاً عن أنها لا تستطيع إصدار أسهم وتوزيع الأرباح، مما يجعل خيارات التمويل لهذه المؤسسات محدودة بسبب القيود التنظيمية.

كما تلعب مؤسسات التمويل الأصغر دور هام في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وقد يكون دورها أكبر، لكنها تواجه العديد من قيود النمو وتنظيم داعم ولا تمتلك خيار قانوني للتحول إلى مؤسسة مالية غير مصرفية ربحية، فضلاًعن ما ذكر من عدم قدرتها في الحصول على قروض فهي تعتمد فقط على الأموال الممنوحة من قبل المانحين أو الحكومات.

**٥- تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم SME**

توجد في الاقتصاد العراقي شركات وجهات عدة لدعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعد (الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركة العراقية للكفالات المصرفية) من أبرز الشركات التي تعمل في هذا المجال (علي وخالد،٢٠١٧: ٦٢٣) وفيما يلي نبذة عن هاتين الشركتين.

**أ- الشركة العراقية للكفالات المصرفية**

تأسست الشركة العراقية للكفالات المصرفية في آذار ٢٠٠٦ بموافقة البنك المركزي العراقي وبموجب قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ وتم تحويلها من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة مساهمة خاصة عام ٢٠٠٩ ليصبح عدد المساهمين في رأس المال من المصارف الخاصة ١٦ مصرف برأسمال وصل إلى (٧,٨٧٧,١٤١) دينار عراقي عام ٢٠١٦.

إن أساس الشركة زيادة نفاذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر الائتمان وذلك عن طريق تقديم كفالات جزئية للقروض تصل إلى ٧٥% من قيمة القروض الممنوحة من قبل المصارف المشاركة للمقترضين برأسمال الشركة والمصارف المشاركة ببرنامج الضمان من خلال الدخول في شراكة مع المصارف الخاصة العراقية وتحمل المخاطر معها.

**ب- الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة**

هي شركة عراقية تأسست في ١٨ أيار ٢٠٠٩ برأس مال قدره ٢٧٠ مليون دينار عراقي وبمشاركة ٨ مصارف خاصة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف المساهمة في تطوير وتحسين الوضع الاقتصادي في العراق.(جمعة وعلي، ٢٠١٨: ٩٢) وفق

اللوائح والقوانين العراقية المتعلقة بالشركات غير المصرفية ومنظمة من قبل البنك المركزي العراقي، وهي شركة وسيطة تقوم بإعادة توجيه الأموال التي تحصل عليها من الجهات الراعية والدولية والحكومية والمنظمات والمستثمرين إلى شبكة المصارف الخاصة العاملة على برنامج الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على شكل قروض لتساهم في دعمها، أما الجهات المانحة في كل من مصرف (أشور الدولي، الأهلي العراقي، البصرة الدولي، بغداد، الموصل للتنمية والاستثمار،سومر التجاري) وهي من المصارف التجارية الخاصة التي قامت بتخصيص ٣٤ فرعاً موزعاً على ١٣ محافظة من محافظات العراق لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلا إن التمويل يحدد بسعر فائدة لا تزيد عن ١٠% سنوياً وهي تقل عن ٣٠% من أسعار الفائدة السائدة في السوق المصرفية العراقية فضلاً عن إن الشركة تستوفي رسوم إدارية تعادل ٤% من قيمة التخصيصات المدفوعة لكل مصرف والمتبقي من هامش النسبة ٦% يعود إلى المصرف وفي حالة طلب المصرف ضمانات للقروض لدى الشركة العراقية، فيتم إضافة رسم قدره ٢% إلى الجزء المضمون والبالغ ٧٥%، وبذلك يزيد إجمالي الكلفة بنسبة ١,٥%من مبلغ القرض وتتراوح قيم القروض بين (٦_٣٠٠) مليون دينار عراقي بفائدة تقل بنسبة ٦٥% ضمن إطار التسعير ما يتوافق مع تغيرات الفائدة الخاصة بالبنك المركزي العراقي.(يعقوب وحمدان،٢٠١٧: ٢٠٧) حصلت الشركة خلال مدة عملها على ثلاثة منح بلغ مجموعها ١٦ مليون دولار مقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (جمعة وعلي، ٢٠١٨: ٩٢).

**٦ – مكتب بريد العراق**

لدى مكتب البريد في العراق اكثر من (٣٠٠) فرع منتشرة في كافة المحافظات (**https://post.iq/ar**) وهذا وحده يمكن ان يجعل من البريد مؤسسة مهمة جداً لتعزيز الشمول المالي في العراق خاصة المناطق النائية والريفية. تم توجيه سؤال الى عينة البحث حول إمكانية جهات غير المصارف من ان تقدم الخدمات المالية، لاسيما الالكترونية للعملاء المحرومين والمستبعدين من هذه الخدمات كمكاتب البريد.

**ثالثاً: استخدام الإنترنت و اشتراكات الهاتف المحمول في العراق**

في تقرير سابق صادر عن موقعي (وي أر سوشيال وهوت سويت) في كانون الثاني ٢٠١٩ أن أكثر من نصف سكان العالم مرتبطين بالشبكة العنكبوتية حيث يبلغ عدد مستخدمي الإنترنت في العالم حتى تاريخه (٤,٣٨٨) شخص ما يمثل نسبة ٥٧% من سكان العالم كما أوضح التقرير أنه أكثر من ٣ مليار شخص حول العالم يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي بعدد بلغ (٣,٤٨٤) مليار شخص ما نسبته (٤٥%)، فيما بلغ عدد مستخدمي الهاتف المحمول (٥,١١٢) مليار شخص ما نسبته (٦٧%).اما على مستوى العراق فقد أحرز العراق مستوى متقدم في تعزيز الوصول إلى الإنترنت والشبكة الهاتف المحمول حيث يظهر التقرير استخدام (١٩,٦٨) مليون عراقي للانترنت وهو ما يمثل (٤٩%) من اجمالي السكان مقارنةً مع (٥٤%) من المنطقة، أما اشتراكات الهاتف المحمول فبلغت (٣٨,٢٢) مليون اشتراك وهو ما يمثل ٩٦% من اجمالي السكان، كما تظهر بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI) ان العراق لديه ٨٧ اشتراك في شبكة الهاتف المحمول لكل ١٠٠ فرد في عام ٢٠١٧. وهذا يدل على أن العراق لديه القدرة على زيادة وتوسيع نطاق الوصول للخدمات المالية من خلال خدمات الإنترنت وشبكات الهاتف المحمول أو التي يمكن توفيرها وإتاحتها عن طريق التحسينات في البنية التحتية التكنولوجية والتنظيمية.

**رابعاً: الوضع الاقتصادري**

**١ – الناتج المحلي**

بقي انتاج قطاع النفط الخام يشكل النسبة الاكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بعد عام ٢٠٠٣ على الرغم من ان كميات إنتاج النفط الخام قد تأثرت بشكلٍ ما في هذه السنة وما بعدها، وذلك بسبب الظروف الأمنية وتعرض المؤسسات النفطية وأنابيب نقل النفط إلى العمليات الإرهابية، إذ انخفضت كمية الإنتاج في عام ٢٠٠٣ الى (١٥٠٠) مليون برميل يوميا بعد أن كانت (٢٨١٠) مليون برميل يوميا. وفي ظل هذه المستويات بقيت نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة مقارنة بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، اذ تراوحت هذه النسبة ما بين (٥٠ الى ٧٠%)،وبسبب غياب التخطيط اللازم بغية استثمار ناتج هذا القطاع المهم لصالح تنمية القطاعات الأخرى، استمرت تحديات نمو الاقتصاد العراقي بالاعتماد المتزايد على عائدات النفط التي تجاوزت اكثر من ٩٥% من إيرادات الموازنة الحكومية العامة، اذ تتراوح قيمة صادرات النفط الخام خلال الفترة ٢٠٠٨ الى ٢٠١٣

ما بين (٦٠ الى٨٩) مليار دولار، وهذا يعكس قوة العلاقة او الارتباطية فيما بين حجم الإيرادات النفطية والإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي المتولد في الاقتصاد. (حسن، ٢٠١٧: ٣)

كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد العراقي آخر مرة عند (٥,٥٤٦) دولار أمريكي عام ٢٠١٧ ويعادل إجمالي الناتج المحلي للفرد في العراق ٤٤% من المتوسط العالمي، بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (٣,١٩٦) دولار أمريكي عام ١٩٦٨ حتى عام ٢٠١٧، وصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند (٥,٧٥١) دولار أمريكي في عام ٢٠١٦ وأدنى مستوى قياسي بلغ (١٤٢٨) دولار عام ١٩٩١. (https://tradingeconomics.com/iraq/gdp-per-capita)

كما تشير التقديرات الأولية لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في العراق لعام ٢٠١٧ إلى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الثابتة بنسبة (١%) ولنسبة (١٠,٩%) بالأسعار الجارية، فيما انخفض الناتج المحلي الإجمالي باستثناء النفط بنسبة (١,٧-%) الأسعار الثابتة وبنسبة (١,٩-%) الأسعار الجارية ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط إذا سجل سعر برميل النفط (٤٩,٣) دولاراً، كما تشير التقديرات إلى ارتفاع نصيب الفرد* من الناتج المحلي الإجمالي في الأسعار الجارية إلى(٦) مليون دينار لعام ٢٠١٧ مقابل (٥,٦) دينار لعام ٢٠١٦ بنسبة ارتفاع بلغت (٧,١%).(التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي، ٢٠١٧)

وكان انتعاش النمو الاقتصادي في العام ٢٠١٧ اقل من المتوقع بسبب تباطؤ سوق النفط، إذ حافظ العراق على إنتاج النفط بما يتماشى مع اتفاقية أوبك، في عام ٢٠١٨ تم تقدير نمو إجمالي الناتج المحلي بشكل إيجابي عند (١,٩%) بسبب التحسن الملحوظ في الظروف الأمنية وارتفاع أسعار النفط والاستثمارات العامة والخاصة. http://www.worldbank.org/en/country/iraq/overview#1

إن التوسع في الشمول المالي وزيادة الاعتماد على الجهاز المالي لاسيما المصرفي واعتماد وسائل الدفع الالكترونية يمكن إن يساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي، من خلال توفير التمويل ودعم الافراد والشركات والإنتاج، فقد أصبح من الضروري توجيه الأفراد والشركات في العراق إلى الاعتماد على التعامل ضمن الاقتصاد الرسمي والتعامل الالكتروني.

**٢ – التضخم**

لازال التضخم تحت السيطرة إذا بلغ (٠,٢%) لعام ٢٠١٧ حسب إحصائيات البنك المركزي العراقي، فيما بين البنك الدولي إن نسبة التضخم في العراق لعام ٢٠١٧ (٠,١%) لكن زيادة الطلب دفعت التضخم إلى (١,٧%) في يوليو ٢٠١٨ ومن المرجح أن يؤدي ارتفاع الطلب المحلي وزيادة الائتمان إلى الاقتصاد إلى زيادة التضخم إلى متوسط (٢,٠%) في العام ٢٠١٨. (https://www.worldbank.ore)

**٣ – الفقر**

ارتفع معدل الفقر في العراق من (١٨,٩) في عام ٢٠١ إلى (٢٢,٥%) في عام ٢٠١٤ وتشير الإحصائيات الحديثة لسوق العمل وفقاً لتقديرات البنك الدولي إلى مزيد من التحديات وتدهور في حالة الفقر اذ لم يتم إيجاد الحلول المناسبة له ومعالجته. http://www.worldbank.org/en/country/iraq/overview#1

**٤ – البطالة**

انخفض معدل البطالة في العراق من (١٥,١٠%) عام ٢٠١٦ إلى (١٤,٨٠%) عام ٢٠١٧ والذي يعتبر أدنى مستوى قياسي منذ عام ١٩٩١. (https://tradingeconomics.com/iraq/unemployment-rate)، وزادت البطالة خاصة بالنسبة للأفراد من الأسر الفقيرة والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (٢٥-٤٩)، ويبلغ معدل البطالة ضعف ما هو عليه في المحافظات المتضررة من الحرب ضد داعش الإرهابي مقارنة بباقي البلاد (٢١,١% مقابل ١١,٢%)، اذ انخفض معدل مشاركة القوى العاملة من الشباب بين (١٥-٢٤) عام بشكل ملحوظ منذ بداية الأزمة عام ٢٠١٤ التي أدت إلى تعرض الأشخاص النازحين داخليا للصدمات ففقد الكثير من ثرواتهم من خلال تدمير الأصول وفقدان الوظائف والأعمال التجارية.

**خامساً: الإيرادات العامة**

يهيمن قطاع النفط عن الاقتصاد العراقي والذي يوفر ما يقارب (٨٥%) من إيرادات الحكومة(٨٠%) من عائدات النقد الأجنبي إذ ساهمت الإيرادات النفطية والثروات المعدنية بإيرادات الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٧ بنسبة بلغت (٨٤,١%) لتبلغ نسبة الإيرادات غير النفطية (١٥,٤%) من إيرادات الدولة وكمان موضح في الجدول (٣)

جدول (٣) الإيرادات الفعلية مرتبة بحسب نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات لعام ٢٠١٧

| أبواب الايردات الفعلية | % نسبة المساهمة |
|---|---|
| الإيرادات النفطية والثروة المعدنية | 84.1 |
| الضرائب على الدخول والثروات | 5.9 |
| إيرادات أخرى | 2.9 |
| الإيرادات التحويلية | 2.8 |
| الضرائب السلعية ورسوم الانتاج الأخرى | 2.3 |
| الرسوم | 1.0 |
| حصة الموازنة من أرباح القطاع العام | 0.9 |
| الإيرادات الرأسمالية | 0.1 |
| المجموع | 100 |

المصدر/ التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠١٧

**سادساً: الإنفاق العام للبلاد**

بلغ الإنفاق العام الفعلي لعام ٢٠١٧ (٧٥,٥) ترليون دينار عراقي بشقيه الجاري والاستثماري وكما موضح أدناه في الجدول (٤)

**جدول (٤) الإنفاق العام الفعلي لعام ٢٠١٧ (مليار دينار)**

| الإنفاق الجاري | الإنفاق الاستثماري | إجمالي الإنفاق العام الفعلي |
|---|---|---|
| 59025.7 | 16464.4 | 75490.1 |

المصدر/ التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠١٧

**١ – الإنفاق الجاري**

شكلت فقرة تعويضات الموظفين النسبة الأكبر من مجمل الإنفاق الجاري إذ بلغت هذه الفقرة في العام ٢٠١٧ نسبة ٥٥,٧%.تليها نفقات الرعاية الاجتماعية بنسبة (٢٥,١%)، تلتها المنح والإعانات وخدمة الدين بنسبة بلغت (١١,٦ %)، فيما شكلت فقرة المستلزمات السلعية والمستلزمات الخدمية نسبة (٤,٦ %) و (١,٣ %)على التوالي، أما باقي أبواب الصرف الأخرى فقد بلغت نسبتها(١,٤ %)من إجمالي الإنفاق الجاري وكما موضح في جدول (٥)

جدول (٥) أبواب الصرف (الإنفاق الجاري) مرتبة بحسب مساهمتها في إجمالي الإنفاق العام الجاري لعام ٢٠١٧

| أبواب الصرف | % نسبة المساهمة |
|---|---|
| تعويضات الموظفين | 55.7 |
| الرعاية الاجتماعية | 25.1 |
| المنح والإعانات وخدمات الدين | 11.6 |
| المستلزمات السلعية | 4.9 |
| المستلزمات الخدمية | 1.3 |
| صيانة الموجودات | 0.6 |
| البرامج الخاصة | 0.4 |
| الالتزامات والمساهمات | 0.2 |
| النفقات الرأسمالية | 0.2 |

المصدر/ التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠١٧

**٢ – الإنفاق الاستثماري:**

استحوذ قطاع الصناعة على النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق الاستثماري للموازنة العامة لعام ٢٠١٧ وبنسبة بلغت (٨٦,٣ %)، تلاه قطاع المباني والخدمات بنسبة بلغت (١١,٥ %)، أما القطاع الزراعي فقد سجل ادني نسبة بلغت (٠,٣ %) فيما حصلت بقية القطاعات مجتمعةً على نسبة (١,٩ %) من إجمالي الإنفاق الاستثماري وكما مبين في الجدول (٦)

جدول (٦) أبواب الصرف (النفقات الاستثمارية) مرتبة حسب نسبة مساهمتها في إجمالي النفقات الاستثمارية لعام ٢٠١٧

| أبواب الصرف | نسبة المساهمة من إجمالي % الإنفاق الاستثماري الفعلي |
|---|---|
| القطاع الصناعي | 86.3 |
| قطاع المباني والخدمات | 11.5 |
| قطاع النقل والمواصلات | 1.4 |
| قطاع التربية والتعليم | 0.5 |
| القطاع الزراعي | 0.3 |
| المجموع | 100 |

المصدر/ التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠١٧

**سابعاً: المعرفة المالية**

وفقا لاستقصاء (ستنادر أند بورز) فإن (٢٧%) فقط من السكان متعلمين ماليا و(٢٥%) من النساء فقط وهذا يجعل العراق المراتب الأخيرة من بين البلدان في المنطقة العربية. يعد مؤشر استاندر اند بورز لمحو الامية لعام ٢٠١٤ الصادر عن مؤسس ستاندر أند بورز (GFLS S&PGlobal Fiulit Survey) المقياس العالمي الاشمل لمعرف محو الأمية حتى ألان والذي يقيس مدى إلمام الشعوب ة مفاهيم أساسية وهي (أسعار، التضخم، الفوائد، وتنويع المخاطر (تنويع الاستثمار لتقليل المخاطر) تم جمع البيانات عام ٢٠١٤ من قبل جزء من استطلاع الرأي الذي أجرته مؤسس غالوب، وتم تحليله من قبل الباحثين في البنك الدولي وجامعه جورج واشنطن مركز التميز المالي لمحو الأمية، ت نتائج المسح من المقابلات التي أجريت مع اكثر من ١٥٠ الف في ١٤٨ بلد، مستهدف، فقط ١٤٤ بلد من مجموع البلدان المستهدفة نجحت في تلبية معايير غالوب، وفيما يلي اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسات التي اجرتها مؤسسه ستاندرد اند بورز عام ٢٠١٥ على المستويين العالمي والعربي. وكما هو مبين في الجدول (٧).

الجدول (٧) مستوى الثقافة المالية للدول العربية

| البلد | نسبة من السكان البالغين | | | | حسب الفئات العمرية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | البالغين | الذكور | الاناث | الفجوة | 34-15 | 54-35 | 55+ |
| الجزائر | ٣٣ | ٣٨ | ٢٨ | ١٠ | ٣٦ | ٢٤ | ٣٤ |
| البحرين | ٤٠ | ٤١ | ٣٦ | ٥ | ٣٩ | ٤٣ | ٣٣ |
| مصر | ٢٧ | ٣٠ | ٢٥ | ٥ | ٣١ | ٢٣ | ٢٣ |
| العراق | ٢٧ | ٢٩ | ٢٥ | ٤ | ٣١ | ٢٥ | ١٣ |
| الأردن | ٢٤ | ٢٥ | ٢٢ | ٣ | ٢٨ | ٢٠ | ١٦ |
| الكويت | ٤٤ | ٤٦ | ٤٠ | ٦ | ٤٥ | ٣٩ | ٤٨ |
| لبنان | ٤٤ | ٥٠ | ٣٩ | ١١ | ٥٠ | ٤٠ | ٣٨ |
| موريتانيا | ٣٣ | ٣٨ | ٢٩ | ٩ | ٣٥ | ٣٩ | ١٩ |
| السعودية | ٣١ | ٣٤ | ٢٨ | ٦ | ٣٢ | ٣٠ | ٣٠ |
| الصومال | ١٥ | ١٥ | ١٥ | ٠ | ١٥ | ١٨ | ١٣ |
| السودان | ٢١ | ٢٢ | ٢٠ | ٢ | ٢٤ | ١٩ | ١٥ |
| تونس | ٤٥ | ٥١ | ٣٨ | ١٣ | ٤٨ | ٤٣ | ٣٩ |
| الامارات العربية المتحدة | ٣٨ | ٣٧ | ٤١ | (٤) | ٣٩ | ٣٨ | ٤٣ |
| فلسطين | ٢٥ | ٢٨ | ٢١ | ٧ | ٢٧ | ٢٢ | ٢١ |
| اليمن | ١٣ | ١٨ | ٨ | ١٠ | ١٦ | ١٠ | ٩ |
| المتوسط | ٣٠,٧ | ٣٣,٥ | ٢٧,٧ | ٥,٨ | ٣٣,١ | ٢٨,٩ | ٢٦,٣ |

المصدر: (Attia et al,2016:19) (Klapper et al,2015:23-25)

**ثامناً: الإطار القانوني**

ان البنك المركزي العراقي هو قائد تعزيز الشمول المالي في العراق بالرغم من أنه الشمول المالي غير مكتوب في نطاق مسؤولياته، يعترف البنك المركزي العراقي بالشمول المالي ويعتبره عامل مهم ومكمل للجهود الأخرى المبذولة في تطوير القطاع المالي، حيث توجد شعبة خاصة بالشمول المالي تتبع لدائرة المدفوعات كما يترأس البنك مركزي العراقي اللجنة العليا للشمول المالي في العراق، فضلاص عن ان البنك المركزي العراقي يعتبر عضو نشط في فريق عمل صندوق النقد العربي بشأن الشمول المالي.

إن قانون البنك المركزي والعراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ لا ينص على الشمول المالي على وجه التحديد كهدف للبنك المركزي في تنظيم القطاع المالي، اذ تبين المادة ٣ من القانون اهداف البنك المركزي في تحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية والعمل على الحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على أساس التنافس في السوق وتعزيز التنمية المستدامة وإتاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق، كما حددت المادة ٤ من القانون المذكور المهام الأساسية للبنك المركزي حيث تبين المادة ١/٤ الفقرة ل القيام بأي مهام أو معاملات إضافية تطرأ أثناء ممارسة المهام المنصوص عليها في قانونه، كما ان قانون البنك المركزي يعتبر هو الإطار القانوني لنظام المدفوعات العراقي، وباعتباره المالك والمشغل لهذا النظام يسمح له بوضع قواعد تشغيل وإدارة النظام كما أن التفويض الضمني في المادتين ٣ و٤ من قانون البنك المركزي العراقي تسمح للبنك من إصدار لوائح والتعليمات تحكم ترخيص مزودي خدمة الدفع ومشغل أنظمة الدفع.

إن عدم وجود تشريع خاص نظام المدفوعات الإلكترونية غير النقدية على غرار بعض الدول العربية ومنها مصر يزيد من صعوبة مساعي البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي في جانب المدفوعات اذ ان وجود تشريع خاص يضمن وجود أساس قوي وأكثر صلابة لجميع الأطراف المشاركة في نظام المدفوعات، أن التشريع القانوني سيجعل البنك المركزي العراقي يعمل على توسيع نطاق توفير خدمات الدفع من قبل غير المصارف، فضلاً عن توفير الضمانات اللازمة لحماية الزبائن والقطاع المالي وخلق شبكة واسعة من قنوات التوزيع الإلكترونية بما يضمن للعراقيين الوصول والحصول على الخدمة المالية بالنشر وسهولة بالقرب من منازلهم.

**المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات**

**اولاً: الاستنتاجات:**

١- هناك مجموعة من الفرص التي تسهم بشكل كبير في النهوض بالشول المالي في العراق وبهذا تم اثبات الفرضية الأولى للبحث.

٢- هناك مجموعة من التحديات التي تواجه جهود النهوض بالشمول المالي في العراق وبهذا تم اثبات الفرضية الثانية للبحث.

٣- ان المجتمع العراقي مجتمع شاب، اذ ان غالبية سكانه هم من فئة الشباب بين (٥٤-١٥)

٤- ان غالبية السكان وبنسبة (٧٠%) تقريباً يعيشون في المناطق الحضرية، وهذا يعني ان وصولهم الى المنتجات والخدمات المالية ايسر بالنسبة لمقدمي الخدمات والمستخدمين.

٥- يتمتع سكان العراق بمستوى مرتفع من القدرة على القراءة والكتابة، اذ بلغت نسبتها حوالي(٨٠%)، مما يدعم ويسهل عمليات التعليم والتثقيف المالي.

٦- اغلب الاسر العراقية هي اسر كبيرة، وهذا يشير الى إمكانية توجيه جهود استهداف فئات المجتمع من خلال استهداف الاسر واليس الافراد.

٧- حجم الانفاق الحكومي العام الجاري اعلى من حجم الانفاق الاستثماري.

٨- تشكل تعويضات الموظفين والرعاية الاجتماعية الجزء الأكبر من انفاق الحكومة الجاري.

٩- سيطرة المصارف الحكومية أبرزها (الرافدين، الرشيد، العراقي للتجارة TBI) على الجزء الأكبر من الموجودات والائتمانات، والتي تمتلك ٨٧% من موجودات النظام الصرفي.

١٠- تركز تغطية شبكات الفروع المصرفية بأربع محافظات فقط، مما يجعل المحافظات الأخرى خارج نطاق الخدمات المالية او ضعفها وبالتالي عدم حصول سكانها على الخدمات والمنتجات المالية.

١١- تداخل الإدارة مع الملكية في المصارف الاهلية واغلبها جديدة ويسيطر عليها الطابع العائلي.

١٢- ضعف دور شركات التأمين وسيطرة الشركات العامة على هذا القطاع، فضلاً عن انخفاض مستوى الثقافة التأمينية بين السكان.

١٣- ضعف سوق رأس المال في العراق وتخلفها عن الأسواق العالمية والإقليمية.

١٤- هناك مستوى مرتفع من الوصول الى شبكة الانترنت والهاتف المحمول بين سكان العراق وبنسبة (٤٩%) و (٥٤%) على التوالي.

١٥- ضعف مستوى المعرفة المالية اذبلغت نسبتها (٢٧%) فقط.
١٦- تلعب الشركة العراقي لتمويل المشاريع الصغيرة دور كبير في تمويل في تمويل الشركات والمشاريع صغية ومتوسطة الحجم.
١٧- عدم وجود اطار تشريعي متين خاص بنظام المدفوعات او الشمول المالي.
١٨- يمكن لمكتب البريد ان يكون جزءاًهاماً في توفير الخدمات المالية لشرائح واسعة من السكان.

**ثانياً: التوصيات:**

١- ضرورة وضع اطار قانوني لنظام المدفوعات والشمول المالي، ويسمح بدخول المؤسسات المالية غير المصرفية والأجنبية لضمان الوصول الى الافراد الذين لاتخدمهم المصارف التجارية والإسلامية.
٢- السماح باستخدام قنوات توصيل منخفضة التكلفة (مثل وكلاء المصارف).
٣- تبسيط الوثائق المطلوبة لفتح الحساب، ومنح الاستثناءات لبعض الشرائح من محدودي الدخل او المعاملات ذات القيمة الصغيرة والمخاطر المنخفضة.
٤- تقديم الدعم الحكومي الكامل لمكاتب البريد لأهمية الدور الذي يمكن ان تقدمها في توفير الخدمات المالية وبالتالي تعزيز الشمول المالي.
٥- توسيع نطاق الوصول للمنتجات والخدمات المالية من خلال الانترنت والهاتف المحمول.
٦- ضرورة الاهتمام بجانب التثقيف المالي للسكان وتنظيم عروض التعليم المالي.
٧- ينبغي على المصارف وخصوصاً الحكومية المهيمنة على موجودات القطاع المصرفي ادراك أهمية الشمول المالي، والاستثمار في الخدمات المالية الالكترونية وتعديل منهجيات الإقراض لديها وان ترفع من نطاق وصولها لكي تصبح رائدة في مجال الشمول المالي، ولكونها تتمتع بثقة كبيرة من السكان.
٨- دعم المؤسسات المالية غير المصرفية (الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة، وشركة تمويل الودائع) وتوفير تشريع خاص بها واكثر وضوح، اذ يمكنها ان تلعب دور مهماً في تعزيز الشمول المالي.
٩- ادراك قطاع التأمين لأهمية الشمول المالي، وضرورة ابراز دورها في هذا المجال من خلال خدماتها التأمينية.
١٠- ضرورة تحويل مدفوعات الحكومة كافة وبجميع تبويباتها ولجميع موظفيها واعضائها والشخصيات الاعتبارية والمعنوية الى المدفوعات الالكترونية.
١١- ضرورة جباية إيرادات الدولة كافة من ضرائب ورسوم والتعريفات لقاء الخدمات التي تقدمها بالوسائل الالكترونية.
١٢- تعزيز اطار الحوكمة وعزل الإدارة عن الملكية.
١٣- تفعيل الحكومة الالكترونية.

**المصادر**

**المصادر العربية**

١- ابو الشعير، محمود جواد وعبد الباسط، مروة (٢٠١٧)، **دراسة وتشخيص ظاهرة الفقر في المناطق الريفية للعراق بإستخدام الطريقة التقليدية (Crisp)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١٠٣، المجلد ٢٤.
٢- أبو زعرور، بشر(٢٠١٥)، **الاشتمال المالي التجربة الفلسطينية**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثالث،.
٣- البنك المركزي العراقي (٢٠١٦)، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي.
٤- الحسناوي، جواد كاظم ومنعثر ،ضلال منذر(٢٠١٧)، **التحليل المكاني لقياس دليل الفقر البشري2-H P I في محافظة ذي قار دراسة ميدانية لعام ٢٠١٥**، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد ٤٦.
٥- الزركوش، علياء حسين خلف، فرحان، محمد نوري و زغير عمار نعيم (٢٠١٩)، **قياس وتحليل العلاقة بين البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤) (باستعمال نموذج ARDL**، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد ٤٤.

٦- السامرائي، شاكر محمود عبد الغفور (٢٠١٨)، **دور المصارف الإسلامية في تحقيق أبعاد الاشتمال المالي في الأردن**، رسالة ماجستير، العهد العالي للدراسات الإسلامية، جامعة ال البيت، الاردن.

٧- الصفو، نوفل علي عبدالله (٢٠١٣)، **أساليب الصياغة القانونية للنصوص الجنائية**، مجلة كلية القانون للعلوم، المجلد ٢، العدد ٦.

٨- الضابط، مدين (٢٠١١)، **السياسات المالية من منضور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصلحة الوطنية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرين حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية**، دمشق ٢٠١١/١/٢٥ – ٢٠١١/٦/٢٨، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

٩- المولى، إيمان عبدالمطلب حسن (٢٠١٨)، **أهمية المعرفة المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار في أسواق الأوراق المالية العربية**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصاد، المجلد ٣، العدد ٤٣.

١٠- بن عيشوبه،رفيقة (٢٠١٨)، **صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد ٩، العدد ٢.

١١- جمعة، عبد الرحمن عبيد وعلي، وسام مجيد (٢٠١٨)، **دور الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد ٢٦، العدد ١.

١٢-حسن، أحمد نوري (٢٠١٨)، **متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق ومؤشرات قياسه (دراسة تطبيقية)**، رسالة ماجستير، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، العراق.

١٣- حسن، حسين عجلان (٢٠١٧)، **تنوّع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية الواقع الراهن والحسابات المستقبلية**، مجلة كلية المنصور الجامعة، العدد ٢٧.

١٤- زغير، اكتفاء عذاب (٢٠١٧)، **العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)**، وزارة التخطيط/ دائرة تخطيط القطاعات.

١٥- عبد الله، سمير وحن، حبيب وبن جبار، علي وحتاوي، محمد (٢٠١٦)، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) القدس ورام الله.

١٦- عبود، لقاء شاكر (٢٠١٤)، **دور الاستثمار في نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للفترة (٢٠٠٥-٢٠١١)**، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد ٦، العدد ١.

١٧- علي، عبد الرسول (٢٠١٣)، **طبيعة النظام المالي ضرورة ام اختيار؟**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٩، العدد ٧١.

١٨- علي، يونس وخالد، نهاد (٢٠١٧)، **دور الشركات التمويلية في دعم المشاريع الصغيرة في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٥) الشركة العراقية للكفالات المصرفية والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة انموذجاً**، مجلة التنمية البشرية، المجلد ٣، العدد ٣.

١٩- يعقوب، ابتهاج إسماعيل وحمدان، خولة حسين (٢٠١٧)، **تفعيل دور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة برأس المال الجريء في البيئة العراقية**، بحوث ودراسات في البيئة الإسلامية، المجلد ١، العدد ٤.

**المصادر الاجنبية**

1) Atkinson, Adele and Mess, Flore-Anne (2013), **"Promoting Financial Inclusion through Financial Education**: OECD/INFE Evidence, Policies and Practice", OECD Working Papers on Finance, Insurance and Private Pensions, No. 34, OECD Publishing.

2) Chehad, Nadine; Mcconaaghy, Peter; Abdel Aziz, Teymour (2016**), Micro Finance needed in Iraq more urgently now than ever**, The World Bank.
3) Fungacova, Zuzana and Weill, Laurent (2014), **Understanding financial inclusion in China**, BOFIT-Institute for Economies in Transition Bank of Finland, Discussion Papers 2014.10
4) Guptea, Rajani, Venkataramani, Bhama and Gupta, Deepa (2012), **Computation of financial inclusion index for India**, International Conference on Emerging Economies – Prospects and Challenges (ICEE-2012), Procedia - Social and Behavioral Sciences 37 (2012) 133 – 149.
5) Gwalani, Hema and Parkhi, Shilpa (2014), **Financial inclusion - Building a success model in the Indian contex**t, Procedia - Social and Behavioral Sciences 133 (2014) 372 – 378
6) Hannig, Alfred; Jansen, Stefan (2010**): Financial inclusion and financial stability: Current policy issues**, ADBI Working Paper, No. 259, Asian Development Bank Institute (ADBI), Tokyo.
7) Irshad Mahammad M and Shahid, Mahammad (June 2019), **A Theoretical Study on Financial Inclusions with Reference to Central Government Schemes of India**, The research journal of social sciences, vol. 10, No. 6.
8) Park, Cyn-Young and Mercado, Rogelio V. Jr (2015), **Financial Inclusion**, Poverty, and Income Inequality in Developing Asia, Asian Development Bank (ADB), Economics Working Paper Series, no. 426.
9) Sarma, Mandira (2008), **Index of Financial Inclusion**, Working Paper, No. 215, Provided in Cooperation with: Indian Council for Research on International Economic Relations (ICRIER), New Delhi.
10) Shankar, Savita (Feb. 2013), **Financial Inclusion in India: Do Microfinance Institutions Address Access Barriers?** Journal of Entrepreneurship Perspectives (ACRN), Vol. 2, Issue 1, p. 60-74.
11) V.Lingareddy, N.Siddaiah, and K.Lohithkumar (2016), **Recent Trends In Financial Inclusions of Indian Economy**, MIT- SOM PGRC KJIMRP National Research Conference (Special Issue) –2016.

**شبكة الانترنت**

**مقالات**

١- السعدي، عبير مرتضى حميد (٢٠١٦)، الفقراء في العراق ومؤسسات التمويل الأصغر، مقال منشور على موقع مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، اخر مشاهدة بتاريخ ٢٠١٩/٤/٦، الساعة ٦:٥٩ مساءً.يمكن مراجعته على الرابط الاتي http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/

٢- أبو العلا، مروة (٢٠١٧/٨/٢٤)، **تعريف التشريع وخصائصه وأهميته**، اخر مشاهدة بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٦)،متاح على الرابط
https://www.mohamah.net/law/%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%b4%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa-%d9%82%d8%a7%d9%86%d9%88%d9%86%d9%8a%d8%a9/

**المواقع الالكترونية**

1) https://ar.knoema.com/atlas
2) https://www.indexmundi.com/factbook/fields/urbanization
3) https://www.indexmundi.com/factbook/fields/literacy
4) https://post.iq/ar
5) https://tradingeconomics.com/iraq/gdp-per-capita
6) http://www.worldbank.org/en/country/iraq/overview#1
7) https://www.worldbank.ore
8) http://www.worldbank.org/en/country/iraq/overview#1
9) https://tradingeconomics.com/iraq/unemployment-rate
10) https://www.un.org/en/development/desa/population/publications/pdf/ageing/household_size_and_composition_around_the_world_2017_data_booklet.pdf(16p)